

# تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية / دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. مظاهر مردان عذافه/ قسم المحاسبة /كلية العمارة الجامعة  
م.م. مصطفى كريم سهم / قسم المحاسبة /كلية العمارة الجامعة

P: ISSN : 1813-6729

E: ISSN : 2707-1359

<https://doi.org/10.31272/jae.i134.1207>

مقبول للنشر بتاريخ : 2022/5/9

تاريخ أستلام البحث : 2022/3/8

## المستخلص :

تعد المخاطر المالية من المواضيع المهمة التي يتطلب من الشركات اخذها بنظر الاعتبار ولا سيما في الوقت الحاضر بعد التطورات الحديثة التي رافقت توجهات الشركات العالمية والمنافسة الاستثمارية على الصعيد المحلي والعالمي . لذ ركزت الكثير من الدراسات حول موضوع المخاطر المالية وما لها من تأثير في اداء الشركات المالية واعطت اهمية واضحة عن كيفية التعامل مع تلك المخاطر عن طريق ادارة المخاطر ومن المقاييس الشائعة الاستخدام في تحليل الشركات وقياس ادائها هي ربحية السهم الواحد والعائد على السهم ، وخاصة في سوق الاوراق المالية ، وضرورة الإفصاح وأهميته للشركات المدرجة في تلك الاسواق اذ افرد مجلس المعايير المحاسبة الدولية معيارا خاصا بالإفصاح عن ربحية السهم الواحد وهو المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد . لذا يهدف البحث الى بيان تأثير تطبيق المعيار 33 في المخاطر المالية غير النظامية حيث تم اختيار مجتمع البحث مجموعة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ( قطاع المصارف) باعتباره من انشط القطاعات في السوق وكذلك تم اختيار عينة من هذا القطاع بواقع (7) مصارف لتوفر فيها متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي ربحية السهم الواحد 33 من حيث تداول اسهمها وعدم توقف اسهمها خلال فترة البحث. وتبنى الباحثان عدد من الفرضيات و التي تم صياغتها بناءً على مشكلة البحث. وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اهمها ان لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي ربحية السهم الواحد 33 تأثير في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية .

**الكلمات المفتاحية :** ربحية السهم الواحد ، المعيار المحاسبي الدولي 33، المخاطرة المالية



مجلة الإدارة والاقتصاد

مجلد 47 / العدد 134 / ايلول / 2022

الصفحات : 145 - 159

## المقدمة:

يعد موضوع المخاطر المالية من المواضيع المهمة في الاستثمار لكل مستثمر يرغب الاستثمار في الأوراق المالية ولا سيما في الاستثمار في الأسهم العادية التي تمتاز بمخاطرها العالية مقارنة بالاستثمارات بالسندات لان الاستثمار بالأسهم يكون العائد غير مؤكد او غير مضمون بالنسبة للمستثمر على العكس بالنسبة للاستثمار في السندات التي يكون العائد مضمون للمستثمر والذي يكون متمثل بالفائدة ، لذا دائما يسعى اي مستثمر الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى مستوى ممكن وذلك عن طريق تحليله للمعلومات والعوامل التي تؤثر على تلك العوائد التي يأخذها المستثمر بنظر الاعتبار عند اتخاذه للقرارات الاستثمارية لتلك الأوراق المالية ، ومن تلك العوامل التي تؤثر في المخاطر المالية هما مؤشري ربحية السهم الواحد والعائد على السهم، وفي ظل التعدد الحاصل في المعالجات والاجتهادات المحاسبية بالنسبة للإفصاح عن ربحية السهم الواحد من حيث طريقة احتسابها وعرضها في القوائم المالية، والقصور الواضح في النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية من ذلك. وكل هذه الاسباب جعلت هذا المؤشر يفتقر الى اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين وعدم الاخذ به لأنه لا يخلو من التضليل فضلا عن عدم توفر فيه اسس للمقارنة بين اداء الشركات ، وكذلك التغييرات والتقلبات التي تحصل في اسواق الأسهم في سوق الأوراق المالية ، فمن اجل ان يحظى هذا المؤشر بأهمية المحللين والمستثمرين والتركيز عليه عند اتخاذهم للقرارات الاستثمارية فيما يخص تخفيض المخاطر المالية جاءت مشكلة البحث عن تأثير مؤشر ربحية السهم الواحد المحتسب على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية .

## منهجية البحث

### اولا :- مشكلة البحث Research Problem

تكمن مشكلة البحث في المخاطر المالية غير النظامية التي تتعرض اليها الشركات المالية المدرجة في الاسواق المالية ، حيث يسعى اي مستثمر الى تخفيض هذه المخاطرة الخاصة الى ادنى مستوى ممكن وبالرغم من اهمية ربحية السهم الواحد بالنسبة للشركات والمستثمرين واعتباره واحد من اهم المؤشرات المالية وتقييم الاداء الا انه لا يخلو من الانتقادات والمعوقات بسبب عدم وجود اسس واليات متفق عليها في احتسابه والافصاح عنه في القوائم المالية في البيئة العراقية . لذا جاءت مشكلة البحث عن تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية ، ويمكن ان تصاغ مشكلة البحث بالسؤال الاتي :- هل يوجد تأثير لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية للشركات الخاصة العراقية .

### ثانيا :- اهمية البحث Research Importance

ترتكز اهمية البحث على التأثير الذي يؤديه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم في تخفيض المخاطر المالية من خلال تطبيقه على مجموعة من المصارف العراقية الخاصة ويمكن ان نلخص الاهمية بالنقاط الاتية :-

- 1- اهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في البيئة العراقية وما يضيفه من معلومات وفوائد للمستثمرين وذلك من خلال الافصاح عنه في القوائم المالية .
- 2- اظهار اهمية مؤشر ربحية السهم الواحد المحتسب على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 في تخفيض المخاطر المالية .
- 3- استعمل البحث مؤشر ربحية السهم الواحد من المؤشرات المهمة في اتخاذ القرارات وتقييم الاداء .

### ثالثا :- اهداف البحث : Research Objectives

في ضوء مشكلة البحث نضع الاهداف الاتية :-

- 1- الفاء الضوء على متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد .
- 2- دراسة وتحليل المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها وطرائق قياسها .
- 3- اختبار مستوى تأثير تطبيق المعيار المحاسبي 33 ربحية السهم في المخاطر المالية .

### رابعا : فرضيات البحث Research Hypothesis

في ضوء مشكلة البحث الحالي يضع الباحثان الفرضيات الاتية :-

- 1- يوجد تأثير لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في التنبؤ بمخاطر المالية غير النظامية .
- 2- لا يوجد تأثير لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في التنبؤ بمخاطر المالية غير النظامية .
- 3- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية .
- 4- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية .

- 5- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في التغيرات المخاطر المالية غير النظامية .
- 6- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في التغيرات المخاطر المالية غير النظامية .

#### خامسا : حدود البحث Limited of research

- 1- الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية للبحث في الشركات المساهمة العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- 2- الحدود الزمانية : تمثلت بالمدة الممتدة من 2013 الى 2016 التي غطت فيها سنوات قبل تطبيق المعيار المحاسبي 33 وسنوات بعد تطبيق المعيار المحاسبي 33 .

### المبحث الثاني الإطار النظري

#### ربحية السهم الواحد Earning Per share

قبل ان نتناول موضوع معيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد لا بد ان نتطرق الى مفهوم ربحية السهم الواحد وأهميتها وتأثيراتها والعوامل المؤثرة فيها من خلال النقاط الآتية :-

#### اولا :- مفهوم ربحية السهم الواحد

عرفت ربحية السهم الواحد بانها افضل مؤشر يستعمل في تحديد السع للسهم ، وايضا مكون مهم في احتساب نسبة السعر الى ربحية التي تعد هذه النسبة مؤشرا لربحية الشركة (Kai،2018،5) . ويشير ربحية السهم الى ذلك الربح الذي يكسبه كل سهم من اسهم الشركة ، والتي تقيس القيمة السوقية لاسهم الشركة وتستخدم على نطاق واسع كمقياس لإداء الشركة وتعتبر مؤشر مفيد للمساهمين والمحليلين وتساعدهم على تقييم أداء الشركة وكأساس ذو مغزى لمقارنه أداء الشركات (Velankar،2017،4) .

اما العامري فيشير إلى أنها" تمثل حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة خلال فترة إعداد الأرباح ،وتعد ربحية السهم الواحد مقياس الأداء الكلي للشركة كما هو الحال بالنسبة لنسب ربحية ،كما أنها دليل للمقسوم النقدي المتوقع هذا فضلا عن أنها تدخل في احد النماذج الرياضية في تقييم الأسهم .(العامري ، 2001 ، 143).

#### ثانياً. أهمية ربحية السهم

تناولت أبحاث عديدة أهمية ربحية السهم هي كالآتي:

1. يذكر Freixinho في بيان أهمية ربحية أن كل المحللين والمستثمرين يركزون على استخدام ربحية السهم ويعتمدون عليه في تقييم الأداء الماضي والحالي للشركات ، وكذلك ان ربحية السهم هي جزء من نسبتين مهمتين لحملة الاسهم هما نسبة السعر السهم الى ربحية PER وهي نسبة التقييم التي تقارن القيمة السوقية لكل سهم مع ربحية .اما النسبة الثانية هي نسبة عائد ربحية التي تظهر النسبة المئوية لكل دولار استثمر في الأسهم المكتسب للشركة ، ويشير أيضا الى ان ربحية السهم الواحد تكون صحيحة وسليمة ومفيدة للمقارنة بين الشركات من حيث مقسوم الأرباح وصافي الدخل (Freixinho،2012،4) .
2. تظهر أهميتها بكونها من النسب المهمة في نماذج التقييم اذ يشير Yony إلى إن ربحية السهم تكون مهمة لنماذج تقييم الأسهم ، وكذلك المستثمرين ان يستخدموا تنبؤات ربحية السهم في العقد الأخير ، حيث ان فشل الشركات في مقابل هذه التنبؤات قاد الى تدهور في أسهم تلك الشركات (Yony،2011،2) .
3. اما شومان فيبين الأهمية من خلال ان ربحية من المؤشرات المهمة ذات الاهتمام الخاص على المستويين النظري والتطبيقي ، وذلك لأثرها في تحديد القيمة السوقية للسهم العادي (شومان ،2012،36) .
4. ان مؤشر ربحية السهم الواحد يستخدم في تحديد الاوراق المالية كذلك تعتبرهم المدخلات في نماذج التقييم (Saeed،2015،4) .

#### ثالثاً. العوامل المؤثرة على ربحية السهم الواحد

من اجل ان يكون مؤشر ربحية السهم دقيقا ويحقق المنفعة المرجوة منه في صناعة القرار لا بد من معرفة العوامل التي تؤثر فيه ، وسوف نركز على أهم هذه العوامل :-

1. **الرافعة المالية** :الرافعة المالية هي استعمال التمويل المقترض في الهيكل التمويلي بما يؤدي الى تعظيم العائد على حق الملكية . ويترتب على استخدام التمويل المقترض تحمل الشركة نوع من الكلف تدعى الكلف المالية التي تمثل الكلف على الأموال المقترضة ففي إخفاق الشركة في تسديد ها يعرضها الى المخاطر المالية

ويشير العامري الى تأثير الرافعة المالية على ربحية السهم من خلال نقطة التعادل فعند هذه النقطة يتساوى العوائد لكل الهيكليين (الممتهلك والمقترض) الربح التشغيلي قبل الفائدة للهيكلي المقترض يساوي تماما الأرباح للهيكلي الممتهلك وبالتالي يحققان نفس ربحية السهم الواحد فإي زيادة في الاقتراض بعد هذه النقطة تؤدي إلى زيادة في ربحية لان الأرباح توزع على عدد اقل من الأسهم فتزداد ربحية السهم الواحد . (العامري، 2010 ، 187-188)

ويفتق Brealey مع العامري بالفكرة نفسها من حيث تأثير الرافعة المالية اذ يعتمد على دخل الشركة فاذا كان الدخل التشغيلي اكبر من نقطة التعادل سوف تزداد ربحية السهم الواحد بزيادة الرافعة المالية ويقل تبعاً مع الرافعة المالية ولا يتأثر ربحية السهم عندما يكون الدخل التشغيلي تماماً مساوياً لنقطة التعادل ، والسبب لان في هذه النقطة الأرباح تكون مساوية للفائدة على الدين (Brealey، 2003، 470).

2. **الاندماج** : يعتبر الاندماج من المفاهيم الشائعة في عالم الاعمال ويستخدم في تحقيق نمو تحسين الشركات والاستمرار في عملها ، ويستلزم تكوين الاندماج اتحاد شركتين او اكثر لتكونا شركة واحدة كبيرة تحقيق التنوع والتوسع في نشاطات الشركات ولتحسين ادائها (Ramon، 2008، 3) .

اما تأثير الاندماج على ربحية السهم وذلك عن طريق المزايا التي تتحقق من عملية الاندماج كما يرى محمد إن نجاح الشركات في عملية الاندماج له دور أساسي في تحقيق العائد الذي يفوق العائد الذي يحصل عليه المساهم قبل الاندماج . (محمد . 2005، 7) ويرى Subhashree الاندماج بأنه عملية إعادة هيكلة تؤدي إلى إصلاح الكيان بهدف تقديم نمو سليم في الإرباح الشركة . (Subashree، 2018، 3) وأيضاً تتفق أسماء بشأن مزايا الاندماج حيث يحقق الاندماج مزايا عديدة منها تحسين في ربحية

(أسماء، 2013، 35) في ضوء ما تقدم يرى الباحث أن عملية الاندماج من العوامل غير المباشرة التي تؤثر على ربحية السهم ويمكن بيان التأثير من خلال تأثير الاندماج على الأرباح سلباً او إيجاباً وبالتالي تأثيره على ربحية السهم و كذلك عوامل أخرى تؤثر بصورة غير مباشرة حيث يشير Slam بان العوامل التي تؤثر في أسعار الأسهم التي سماها العوامل الاقتصادية الكلية العوامل التي تكون خارج سيطرة الشركة عليها وهي معدل الفائدة ، التضخم ، الانكماش (Slam، 2014، 104) .

### المبحث الثالث

## المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد Accounting standard 33 International

من الضروري ان نتطرق للمعيار الدولي 33 ربحية السهم الواحد من حيث متطلبات المعيار والهدف والنطاق والتعرف على اهم المصطلحات التي وردت فيه:

### 1. متطلبات المعيار المحاسبي 33 ربحية السهم

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم عرض الربحيتين الاساسية والمخفضة اذا كان لدى الشركة هيكل مالي مركب. اما في حالة وجود هيكل مالي بسيط لدى الشركة فيتم تقسيم صافي الربح او الخسارة على المتوسط المرجح للاسهم العادية ، واحتساب ربحية السهم كان نتيجة جهود دولية مشتركة للوصول الى قياس ربحية وكان الغرض الرئيسي من المعيار هو وصف قواعد لتحديد وعرض ربحية السهم الواحد، وينص المعيار على قابلية تطبيقه على الشركات التي لديها اسهم عادية واسهم المحتملة التحويل الى اسهم عادية التي يتم تداول اسهمها في التداول العام . ويجب على الشركة ان تعرض ربحية السهم الاساسية والمخفضة بنفس الدرجة من الاهمية في كشف الدخل . (Barry، 2003، 42) .

### 2. هدف المعيار Objective of standard

يهدف المعيار الى توضيح اساس احتساب ربحية السهم واسلوب عرض ربحية السهم في القوائم المالية. واعتبار المعيار ان الغاية الاساسية من احتساب وعرض ربحية السهم هو تحسين عملية المقارنة الاداء بين الشركات المتماثلة لنفس الفترة او بين اداء الشركة نفسها عبر فترات زمنية متعاقبة. (ابو نصار، حميدات، 2016، 479) .

### 3. نطاق المعيار Scope of standard

حددت الفقرة رقم (2) من المعيار ان الشركات التي ينطبق عليها احتساب ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية ، وبالتحديد ضمن قائمة الدخل ، هي الشركات التي تكون اسهمها مطروحة للاكتتاب والتداول العام السوق المالي . وحددت الفقرة رقم (4) ان ربحية تحسب للشركات التي تعد قوائم مالية موحدة باستخدام صافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل الموحدة وليس لكل شركة على حدة ، وحتى في حال عرضت الشركة قوائم مالية

منفصلة ايضا . و اذا عرضت الشركة قوائم مالية منفصلة يمكن للشركة عرض ربحية السهم في قائمة الدخل الشاملة المنفصلة . وقد تطلب المعيار احتساب وعرض كل من ربحية السهم الأساسية Basic earning per share و ربحية السهم المخفضة Diluted earning per share وذلك باستخدام الارباح او الخسائر من النشاط المستمر لدى الشركة وذلك لجميع الفقرات التي تغطيها القوائم المالية المعروضة . وفي حالة وجود ارباح او خسائر من النشاط غير المستمر لدى الشركة فيجب في هذه الحالة عرض ربحية السهم من الارباح او الخسائر للنشاط غير المستمر اما ضمن قائمة الدخل او ضمن الملاحظات المرفقة للقوائم المالية . (ابو نصار ، حميدات، 2016، 480).

#### 4. المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم

وردت في المعيار مصطلحات من الضروري توضيح هذه المصطلحات وفهمها يساهم في احتساب ربحية السهم بالصورة الصحيحة وهي كالآتي :-

##### أ. الاسهم العادية Ordinary shares<sup>1</sup>

وهي الاسهم الاكثر طرق للتمويل واحدى مكونات الاوراق المالية الملكية التي تشمل الاسهم العادية ، فحملة الاسهم من هذا النوع هم المالكون الحقيقيون للشركة ، ولديهم السيطرة على اداء الشركة، وحملة هذه الاسهم يحصلون على الارباح في حالة تحقيقها (C، 2009، 6، Paramasivan). وتعرف ايضا بانها اداة من الادوات حق الملكية وتكون تابعة لأدوات الملكية الاخرى (SBFRS33، 2005، 6).

##### • مميزات الاسهم العادية

هناك ثلاث مميزات رئيسية للاسهم العادية ترتبط باستخدامها كمصدر للتمويل طويل الاجل وهي كالآتي :

1. ان الشركة غير ملزمة قانونيا بأجراء توزيعات لحملة الاسهم .
  2. تمثل هذه الاسهم مصدرا دائما للتمويل ، اذ لايجوز لحاملها استرداد قيمتها من الشركة التي اصدرتها .
  3. اصدار المزيد من الاسهم العادية يؤدي الى انخفاض نسبة القروض الى حق الملكية .
- اما عيوب هذه الاسهم فاهمها الاتي :-
1. ارتفاع الكلفة التي تتحملها الشركة وذلك لسببين هما :-
  - ان العائد الذي يطلبه حملة الاسهم عادة ما يكون مرتفعا نظرا للمخاطر التي تتعرض لها الاموال المستثمرة .
  - ان ارباح السهم عكس فوائد القرض لا تعتبر من بين التكاليف التي تخصم لحساب الضريبة ومن ثم لا يتولد منها اي وفورات ضريبية.
  2. اصدار الاسهم الجديدة يحتمل ان يترتب عليه دخول مساهمين جدد ، ما يعني تشتت اكبر الاصوات في الجمعية العامة وقد يكون في ذلك اضعاف لمركز المساهمين القدامى . (الكراسنة ، 2010 ، 8 ) .

##### ب. الاسهم العادية المحتملة Potential ordinary shares

وهي اداة مالية او عقد يمنح للغير ويعطي لحامله الحق في الحصول على الاسهم العادية مثل الخيارات شراء الاسهم والسندات القابلة للتحويل (ابو نصار ، 2016 ، 480 ) . وتعرف ايضا بانها اداة مالية او عقد يمنح للغير ويؤهله للحصول على السهم العادي (SBFRS33-2005، 6).

##### ج. ربحية السهم الأساسية Basic earning per shares

وهي مقدار الصافي من الربح او الخسارة والتي تنسب الى الاسهم العادية المصدرة ( Barry، 2003، 644). ويشير Kieso في حالة وجود هيكل مالي بسيط فالشركة لديها اسهم عادية فقط ولا تمتلك الاسهم العادية المحتملة التي يمكن تحويلها او عند ممارستها تؤدي الى تخفيض في ربحية السهم . فيكون احتساب ربحية لهذا الهيكل المالي من الفقرات الاتية ( صافي الدخل ، مقسوم الارباح لاسهم الممتازة ، المتوسط المرجح لعدد الاسهم المصدرة حيث يطرح مقسوم الارباح الاسهم الممتازة للسنة الحالية من صافي الدخل للوصول الى الدخل المتاح لحملة الاسهم العادية فيكون الاحتساب ربحية الاسهم بالمعادلة الاتية :

$$\text{ربحية السهم الأساسية} = \frac{\text{صافي الدخل - مقسوم الارباح الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية}}$$

والهيكل التمويلي Finance Structure يشير الى المزيج المتنوع من مصادر الاموال طويلة الاجل والذي يشمل التمويل الممتك طويل الاجل والتمويل المقترض طويل الاجل ( pratheepkanth، 2011، 3).

<sup>4</sup> استخدم الباحثان كلمة Ordinary بدلا من Common انسجاما مع ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 الصادر من مجلس المعايير المحاسبية الدولية عند تناوله لتلك المصطلحات

او يشير هذا الهيكل الى الاطار المالي للشركة والذي يتضمن التمويل الممتك والمقترض في تمويل الشركة، او يعني تمويل موجودات الشركة عن طريق المزيج من التمويل الممتك والمقترض او عن طريق الاوراق المالية الهجينة Hybrid. ويعرفه Zangiabad (2015، 3) وفي الحقيقة ان الهيكل المالي صعب عند تحديده والمدراء الماليين يواجهون صعوبة في تحديد الهيكل المالي الامثل والذي يعني ذلك الهيكل الذي يحقق ادنى كلفة للمعدل الموزون لراس المال وتعظيم قيمة الشركة (San، 2013، 2).

ويعتمد تحديد الهيكل المالي على قرار ادارة الشركة وبالطريقة التي تؤدي لتعظيم قيمة الشركة ، لكن مدراء الشركات لديهم اختلاف في اتخاذ هذه القرارات لتحقيق الهيكل المالي الامثل (Salim، 20126). ويجب على الشركة التي تفصح عن ربحية السهم ان تطرح المقسوم من جميع مكونات الدخل ( الدخل من العمليات المستمرة والدخل قبل البنود غير الاعتيادية واخيرا من صافي الدخل ) (Kieso، et، 2015، 900).

#### د. ربحية السهم المخفضة Diluted earning per shares

وهي الربحية التي تحتسب عن طريق تعديل الارباح وعدد الاسهم نتيجة للتأثيرات المخفضة للخيارات والاسهم العادية المحتملة التخفيض ( Plus.com.www.IAS ) وعرفها Kenton بانها ربحية التي تستخدم لقياس جودة ربحية السهم الاساسية في حالة اذا مارست الشركة الاوراق المالية القابلة للتحويل مثل الاسهم الممتازة القابلة للتحويل والسندات والخيارات والضمانات التي يمكن تحويلها الى اسهم عادية وتفصح الشركات عن ربحية الاساسية والمخفضة ، ولكن يتم التركيز بصورة عامة على قياس ربحية السهم المخفضة وتعتبر ربحية المخفضة مقياس متحفظ لأنها تشير الى اسوأ الحالات لربحية السهم الواحد ويتم احتساب ربحية المخفضة بالمعادلة الاتية: (Kenton، 2019، 2).

ربحية السهم المخفضة =  $\frac{\text{صافي الربح} + \text{مقسوم الارباح للاوراق المحتملة التخفيض} + \text{فائدة السندات المخفضة}}{\text{المتوسط المرجح الاسهم العادية} + \text{المتوسط المرجح لاسهم العادية المحتملة التخفيض}}$

وبشير Huson الى ان الاوراق المالية المخفضة تؤدي الى تخفيض في حجم العوائد السوقية غير العادية المرتبطة بالارباح غير المتوقعة لأنها تقلل من توقعات المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة (Huson، 2001، 4) ومن مشاكل احتساب ربحية السهم الاساسية انها تفشل في احتساب الاثر المحتمل للتخفيض على الاسهم عند وجود الاوراق المالية المخفضة في الهيكل المالي للشركة. حيث تمثل هذه الاوراق مشكلة خطيرة لان تحويلها او ممارستها عادة ما يكون له اثر سلبي على ربحية السهم كما قد يكون غير متوقع وهو الا اهم الا اذا اهتمت الشركة بهذا الاثر المخفض المحتمل ، فعند وجود هيكل مالي مركب اي وجود اوراق مالية قابلة للتحويل تؤدي الى تخفيض ربحية السهم وعرض ربحية عرضا مزدوجا كل من ربحية الاساسية والمخفضة (841، 1999، كيسو واخرون) .

ويتم احتساب ربحية المخفضة في حالة افتراض تحويل الاوراق المالية القابلة للتحويل الى اسهم عادية وبالتالي يتم تعديل اثر التحويل على الارباح ( البسط ) وعدد الاسهم ( المقام ) في عملية احتساب ربحية السهم . وفي حالة انخفاض ربحية السهم عند التحويل عن ربحية الاساسية تعتبر ربحية السهم مخفضة ويتوجب في هذه حالة عرض كل من ربحية الاساسية و ربحية المخفضة . وتجدر الاشارة الى ان في حالة كون عملية تحويل الاوراق المالية القابلة للتحويل تؤدي الى زيادة ربحية السهم فيتم تجاهلها وبالتالي لا تدخل في عملية احتساب ربحية المخفضة (ابو نصار ، حميدات ، 2016 ، 483).

ويوجد هنالك اختلافات بين ربحية السهم الاساسية و ربحية السهم المخفضة سنركز على اهم هذه الاختلافات كالآتي :-

1. ربحية السهم الاساسية هي مقياس بسيط لربحية السهم اما ربحية السهم المخفضة تعتبر قياس اكثر صعوبة من ربحية الاساسية.
2. تحتسب ربحية الاساسية من خلال تخفيض صافي الدخل بمقسوم ارباح الاسهم الممتازة ومن ثم تقسيمه على المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية ، اما ربحية السهم المخفضة فيتم احتسابها بإضافة مقسوم ارباح الاسهم الممتازة المحتملة التحويل ، وفائدة السندات المحتملة التحويل الى صافي الدخل ومن ثم تقسيمه على المتوسط المرجح الاساسي والمتوسط المرجح للاوراق المحتملة التحويل.
3. ربحية السهم الاساسية تستخدم في الهيكل المالي البسيط ، اما ربحية السهم المخفضة تستخدم في حالة وجود الهيكل المالي المركب .

4. دائما ربحية السهم الأساسية تكون اعلى من ربحية المخفضة عند اضافة الاوراق المالية المحتملة التحويل الى  
اسهم عادية في المقام. www.wallstreetmojo.com

## المبحث الرابع المخاطر المالية غير النظامية

قبل ان نتطرق الى مفهوم المخاطر المالية غير النظامية لابد ان نعرض مفهومها عاما عن المخاطر بصورة  
عامة والمخاطر المالية ثم التطرق الى المخاطر المالية غير المالية بالنقاط الاتية :-

### اولا:- مفهوم المخاطرة : Concept of Risk

تعرف المخاطرة على انها مجموعة من الظروف التي يمكن قياسها ويوضع لها احتمالات ممكنة الوقوع . على  
العكس من حالة عدم التأكد فهي الحالة التي لا يمكن ان توضع لها احتمالات. Watson (2010:199) او  
يعرفها Matanda بانها امكانية او احتمالية بان يكون قرار الاستثمار يمكن ان ينتج عنه اكثر من نتيجة  
ممكنة (Matanda:2020:95). اما العلي يعرفها بانها احتمال تحقق عائد او تدفق نقدي اقل من العائد الفعلي  
، فكلما زاد احتمال تحقق العوائد او التدفقات النقدية بمستوى اقل من العائد المتوقع ازدادت المخاطرة .(العلي ،  
2012 ، 205).

### ثانيا :- المخاطرة المالية Financial Risk

تعرف المخاطرة المالية بانها احتمالية تحقق الخسارة الناتجة عن احداث مثل التغيرات في الاسعار، وكذلك من  
المعاملات المالية مثل المبيعات والمشتريات ، والاستثمارات وعمليات الاقراض . وبالرغم من ان  
احتمالية حدوث هذه المخاطر الا انه في حالة تحققت هذه المخاطر تؤدي الى خسائر كبيرة ، وغيرها من  
الانشطة المالية المختلفة وكذلك تحدث من المعاملات القانونية ( Horcher،2005:220). وتعرف ايضا  
المخاطر المالية على انها تلك المخاطر التي يكون مصدرها الخسائر المحتملة في الاسواق المالية نتيجة  
التقلبات في المتغيرات المالية ( العلي ، 2013 ، 205 ) .

### ثالثا :- انواع المخاطر المالية Types of Financial Risks

تنقسم المخاطرة المالية الى نوعين هما المخاطرة النظامية والمخاطرة غير نظامية وكالاتي :-

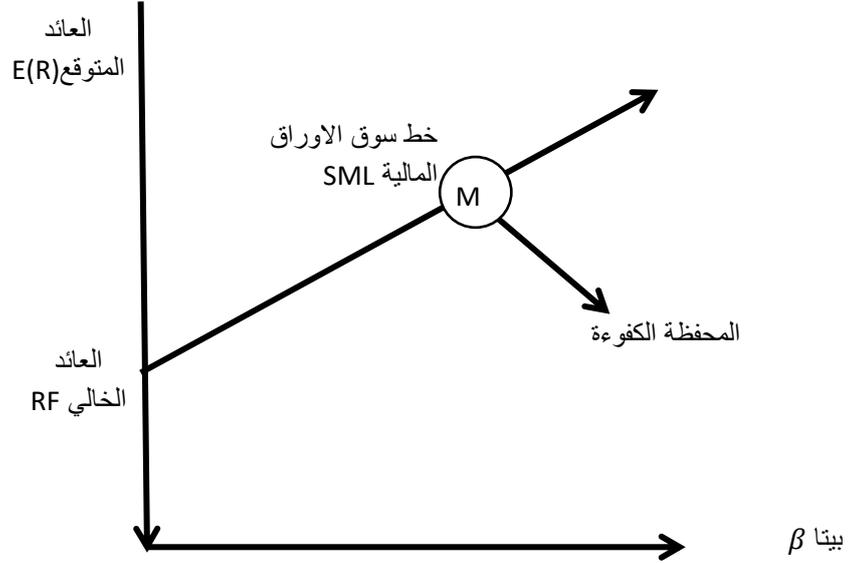
#### 1- المخاطرة النظامية Systematic Risk

تعرف المخاطرة النظامية بانها التقلب الحاصل في عائد الورقة المالية الذي يشمل جميع الاوراق المالية  
(Ross،2002،225). اما Horne يعرفها بانها الخطر الذي يؤثر على عدد كبير من الاوراق المالية،  
وبسبب شمول جميع الاوراق المالية لهذا الخطر في السوق يسمى ايضا بخطر السوق (Horne،2002،62).  
اوهي المقدار التقلب في العوائد الناتج عن الظروف الاقتصادية العامة، والتي لا يمكن تجنبها لان تأثيرها يشمل  
جميع الاسهم المتداولة في الاسواق المالية (حلاسة، 2018، 6). ويشير Chatterjee عن تأثير هذه  
المخاطر وسعي المنظمات بإجراءات معينة تجاه هذه المخاطر وكونها تشمل جميع المؤسسات المالية مما  
يؤدي بسببها الى انهيار النظام المالي ككل ، لذا تعمل جهات عديدة مثل البنك المركزي ، والاتفاقيات الدولية  
مثل اتفاقية بازل بالاستمرار على التأكد من ان المؤسسات المالية تحتفظ بما يكفي من راس المال النقدي  
لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة الناتجة من هذه المخاطر ( Chatterjee،2014،285).

#### ● قياس المخاطرة النظامية

تقاس هذه المخاطر بقياس يطلق عليه بBeta بكونه الرقم الذي يحدد المخاطر النظامية ، ويشير هذا  
المقياس الى كيفية استجابة عائد الورقة المالية للتقلبات التي تحصل في عائد السوق  
( Lawrence،2017،213). ويعرف Beta بانه المؤشر لاستجابة التغيرات في عائد الورقة المالية نسبة  
الى التغيرات في عوائد السوق (Waston،2007،223). ويشير Arnold الى النموذج الذي يقيس المخاطر  
النظامية بمقياس Beta هو نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الذي يقيس التباين بين عائد الورقة المالية  
وعائد السوق الكلي (Arnold،2012،286).

ويعتبر نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية امتدادا لنظرية المحفظة الحديثة لماركيتويوز ويحاول هذه  
النموذج الربط بين العائد للورقة مع عائد السوق بدلا من الاسهم الاخرى . وذلك من اجل تحديد المحافظ  
الكفوءة ، وعندما يريد المستثمر تحديد المحفظة الكفوءة يمكنه ذلك عن طريق تحديد الخط الواصل بين العائد  
الخالي من المخاطرة واي محفظة واقعة على هذا الخط الذي يطلق عليه خط سوق الاوراق المالية SML مع  
ملاحظة بان هذا الخط يكون مع تماس للحد الكفوءة للمحفظة التي تحقق اعلى عائد وكما مبين في  
الشكل (1-2):



الشكل (2-1) : خط سوق الاوراق المالية SML مع الحد الكفوء للمحفظة الاستثمارية

المصدر: Vishwanath investment management modern guide to، Chandraekhar، Security analysis and stock selection p:71، 2009.

ويعتبر الخط سوق الاوراق المالية تمثيلاً بيانياً لنموذج تسعير الاوراق المالية، وان العائد المتوقع على الاستثمار يتكون من جزئين هما العائد الخالي من المخاطرة وعلاوة المخاطرة، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية (محصول، 2018، 62).

$$E(R) = RF + \beta(R_m - RF)$$

حيث ان :-

ER: العائد المتوقع على الاستثمار، FR: العائد الخالي من المخاطرة، RM: العائد المتوقع على محفظة السوق. β: معامل بيتا.

المعادلة أعلاه والتي تتكون كل من العائد الخالي من المخاطرة الذي يعرفه Foerster بأنه العائد الذي تحققه الاوراق الحكومية كالسندات وهذا العائد يعتبر نقطة البداية للعائد المتوقع للمستثمر والرمز الشائع له FR، اما علاوة المخاطرة هي الاختلاف بين عائد السوق وعائد الاوراق الخالية من المخاطرة. اما Beta التي تم تعريفها سابقاً اما احتسابها فيشير Memenamin الى ان Beta تكون مساوية للتغاير بين عائد الورقة المالية وعائد السوق (COVSM) مقسوماً على التباين عائد السوق (Varm) ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية (Memenamin، 1999، 243).

$$\beta = \frac{Cov_{sm}}{Var_m} = \frac{Cov_{sm}}{\sigma_m}$$

حيث ان :

Cov<sub>sm</sub>: التغاير بين عائد الورقة المالية وعائد السوق.

Var<sub>m</sub>: التباين عائد السوق.

## 2- المخاطرة غير النظامية Unsystematic Risk

وهي التقلب في عوائد الورقة المالية او المحفظة الاستثمارية والتي يمكن تجنبها عن طريق التنوع، وهي المخاطرة التي تكون مستقلة عن التأثيرات الاقتصادية والسياسية التي يكون تأثيرها على جميع الاوراق المالية كما هو الحال بالنسبة الى المخاطر النظامية، ومثل هذه المخاطر ظهور منافسين جدد ينتجون منتجات متشابهة، اضراب العمال الشركة (Horne، 200، 104). اما العامري فقد عرفها بانها المخاطرة التي تنفرد بها شركة معينة دون غيرها من الشركات الاخرى، فالتقلب في عواندها يعود الى اسباب تتعلق بها والمخاطرة هذه مستقلة عن المحفظة السوق ( العامري، 2010، 39).

قياس المخاطرة غير النظامية تقاس هذه المخاطر بمقياس اساسي هو الانحراف المعياري والذي يعرف بانه الجذر التربيعي للتباين (Broyles، 2003، 22). ومن اجل الحصول على الانحراف المعياري لابد من ايجاد التباين ، والتباين هو المقياس للتشتت العوائد المتوقعة ، ويمكن احتسابه بالمعادلة التالية (Reilly، 2002، 14).

$$variance = \sum p[R_i - ER]^2$$

حيث ان :

**P**: احتمالية وقوع الحدث، **R<sub>i</sub>**: العائد المتحقق، **ER**: العائد المتوقع.

اما الانحراف المعياري يتم ايجاده من خلال الجذر التربيعي للتباين كالتالي (Brigham، 2007، 207)

$$\sigma = \sqrt{\sum p[R_i - ER]^2}$$

قد يكون في بعض الاحيان الانحراف المعياري مضللا ، حيث يشير هنا Reilly انه اذا كان هنالك اثنين او اكثر من البدائل الاستثمارية غير متشابهة اي توجد اختلافات كبيرة في معدلات العوائد المتوقعة فمن الضروري استعمال مقياس نسبي للمخاطرة وهو معامل الاختلاف Coefficient of Variation ويحتسب كالتالي (Reilly، 2002، 15) .

$$CV = \frac{\sigma}{ER}$$

حيث ان :

**CV**: معامل الاختلاف، **σ**: الانحراف المعياري، **ER**: معدل العائد المتوقع.

واضافة الى ما تقدم عن العائد المتوقع من طرق احتسابه والمخاطر المرتبطة به ، وما تضمنته تلك الطرق من المعوقات او الصعوبات بهدف ان يكون العائد دقيقا في عملية الاحتساب سواء تلك الطرق التي تعتمد على القيم التاريخية او طريقة الاحتمالات او نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية الذي لم يسلم من الانتقادات التي وجهت له، لذا يرى الباحث من الضروري الإشارة الى ان عناصر تحديد العائد المتوقع هي ليس فقط المخاطرة النظامية التي ارتكز عليه النموذج تسعير الموجودات الرأسمالية حيث تم انتقاده من قبل المالية السلوكية او ما يعرف بالتمويل السلوكي ، وكما هو ملاحظ ان ظهور النماذج التي جاءت بعد نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية من نموذج تسعير المرجحة Ross، سنة 1976 ، او ما قام به Fama سنة 1992 من وضع نموذج ثلاثي العوامل بعد الانتقادات التي وجهه له باعتماده على عامل المخاطرة النظامية فقط، وهذه الاضافات والتعديلات تعطي دليلا على ان هذا النموذج لم يعد كافيا للاستخدام على واقع الاسواق المالية . يشير Kuria في ما يخص الجانب السلوكي وصور النماذج التقليدية وعدم وجود السوق الكفوة ان وجود التشوهات الموسمية Calendar anomalies تدل على ضعف الكفاءة التي تستند على انه حالات العوائد الاسهم تكون ثابتة في جميع الاوقات اي لا يوجد هنالك نمط موسمي قصير الاجل في عوائد الاسهم. فوجد ان النمط الموسمي ينتج منه ان المستثمرين يكونوا قادرين على تحقيق عوائد غير عادية (Kurria، 2012، 4).

واكد العديد من الباحثين على وجود السوق غير الكفوة وخلق تشوهات في السوق مثل تأثير يوم في الاسبوع، وتأثير نهاية الاسبوع، وتأثير يوم العطلة ، وغيرها من الحالات التي يمكن تسميتها بالتشوهات الموسمية . فالتمويل السلوكي يؤخذ هذه الحالات بمنظر الاعتبار (Ozturk، 2018، 223). و ان انتظام هذه التشوهات الموسمية لمدة تربو على الخمسين عاما ولد الشك لدى الاقصاديين حول صحة فرضية الكفاءة الاسواق المالية ، ومصداقية نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية بوصفها احد ركائز النظرية المالية المعاصرة ( مزاهدية ، 2015 ، 105 ) . فيما يشير Joshi الى ان التشوهات الموسمية تعكس عدم كفاءه السوق او الى قصور في اسس نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (Joshi، 2005، 3) . اما الحموي يرى ان التحيزات السلوكية او الانحرافات التي يرتكبها المستثمر لا شعوريا لدى اتخاذه القرار الاستثماري . وان وجود هذه التحيزات المؤثرة على التفكير العقلاني تؤدي الى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة ( حموي ، 2016 ، 41) . حتى ان اتجاهات المستثمر اتجاه الخطر ومدى تقبله للخطر ايضا له دلالات وميولات سلوكية يقوم بها المستثمر . يؤكد في هذا الصدد Watson بان اتجاهات المستثمر اتجاه الخطر يمكن ان تلخص :

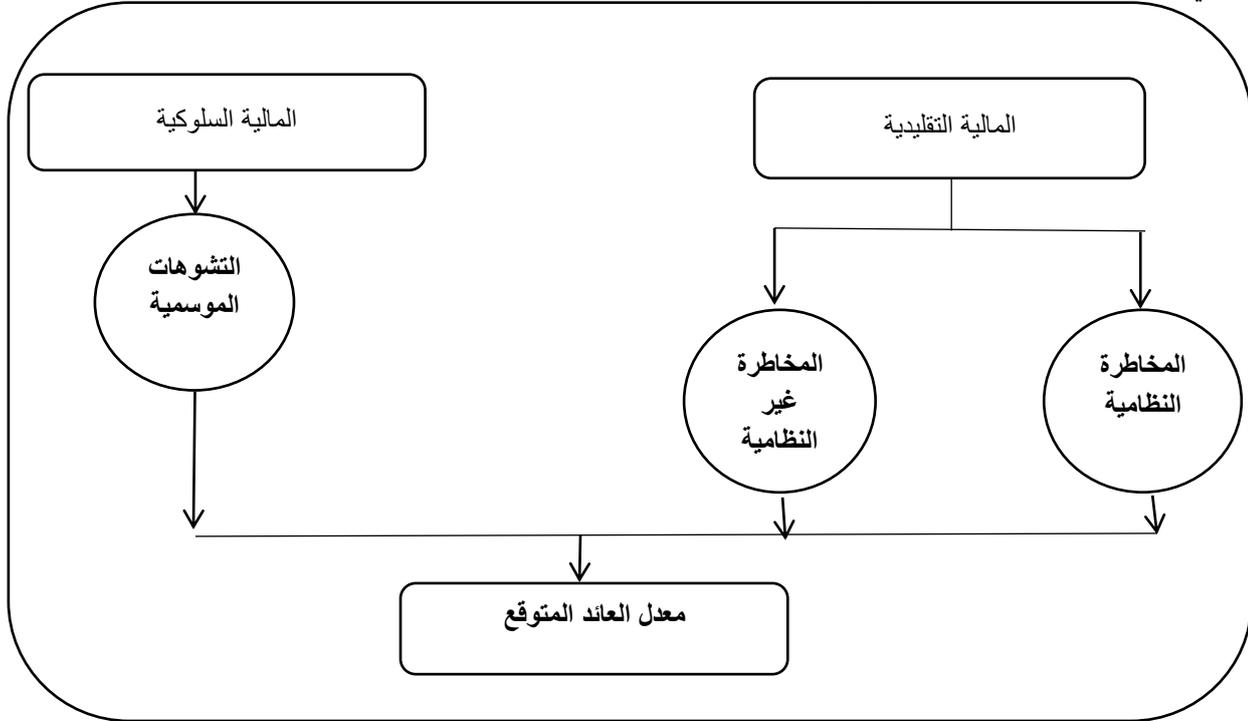
● **محب للخطر** : حيث يفضل المستثمر المعدل العالي من العائد بمستوى عال من المخاطرة .

● **معتدل المخاطرة** : حيث يعمل المستثمر بشكل معتدل لمواجهة المخاطرة .

تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر العالية  
غير النظامية دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التجارية الخاصة المدرجة في سوق  
العراق للأوراق المالية

• النفور من المخاطرة : حيث يفضل المستثمر ادنى معدل عائد بأدنى مستوى من المخاطرة .  
(Watson،2007،21)

ويمكن ان نوضح من خلال الشكل ( 7-2) العوامل التي تؤثر على العائد المتوقع من خلال المزج بين  
المالية التقليدية ( المخاطرة النظامية، المخاطرة غير النظامية ) ومساهمة المالية السلوكية التي اخذت الجانب  
النفسي لدى المستثمر ومدى تأثيره على قرارات المستثمر.



الشكل (7-2): تأثير المخاطر التقليدية والتشوهات الموسمية في قرارات المستثمر

### الفصل الثالث

### الجانب التطبيقي

### المبحث الاول

### احتساب وعرض متغيرات البحث

أولاً: ربحية السهم الواحد **earning per share**

نتناول اولاً عرض كل ربحية السهم الواحد عوائد الاسهم العادية لسنوات البحث وفق المعايير المحاسبية  
المحلية ( النظام المحاسبي الموحد ) . في الجدول (1-3) يبين ربحيه السهم الواحد التي تم احتسابها وفق النظام  
المحاسبي الموحد

الجدول (1-3) : عرض ربحيه السهم الواحد المحتسبة على وفق النظام المحاسبي الموحد لعينة البحث

اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016
مصرف الاستثمار	0.132	0.173	0.116	0.070	0.041
مصرف بغداد	0.143	0.128	0.111	0.023	0.081
مصرف الاهلي العراقي	0.154	0.091	0.028	0.010	0.094
مصرف التجاري	0.132	0.059	0.037	0.029	0.030
مصرف اشور الدولي	0.110	0.075	0.039	0.043	0.059
مصرف الائتمان	0.05	0.077	0.054	0.05	0.02
مصرف المنصور	0.05	0.100	0.068	0.079	0.058

المصدر : اعداد الباحثان اعتماداً على دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ثانياً : عرض عوائد الاسهم العادية

الجدول (3-2): عرض وتحليل عوائد الاسهم العادية للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016
مصرف الاستثمار	0.063	-0.040	0.031	-0.320	-0.118
مصرف بغداد	0.425	0.144	-0.248	-0.245	-0.222
مصرف الاهلي العراقي	0.012	-0.024	0.207	-0.444	-0.255
مصرف التجاري	0.000	-0.276	-0.283	-0.379	0.171
مصرف اشور الدولي	-0.061	-0.204	0.257	-0.538	-0.209
مصرف الائتمان	-0.347	0.026	-0.564	-0.438	0.271
مصرف المنصور	-0.047	0.415	-0.517	0.036	0.138

المصدر : اعداد الباحثان اعتمادا على النشرات السنوية لتداول الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية لسنوات البحث.

ثالثاً :- احتساب العائد الرأسمالي المتحقق لعينة البحث \*

الجدول (3-2) احتساب العائد الرأسمالي المتحقق لعينة البحث

اسم المصرف	العائد المتوقع
مصرف الاستثمار	-0.0766
مصرف بغداد	-0.0210
مصرف الاهلي العراقي	-0.0116
مصرف التجاري	-0.0402
مصرف اشور الدولي	-0.0124
مصرف الائتمان	-0.0210
مصرف المنصور	0.0460

\*تم احتساب العائد المتوقع بناء على العوائد الفعلية المتحققة لعينة البحث في جدول (3-2) وعلى وفق المعادلة رقم ( )

رابعاً : احتساب ربحية السهم الواحد وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 لعينة البحث

يتم احتساب ربحية السهم الواحد لمصارف ( عينة البحث ) فقط ربحية السهم الاساسية لان المصارف يتكون راس مالها فقط من الاسهم العادية ولا يحتوي هيكلها المالي على اسهم قابلة للتحويل من السندات القابلة للتحويل او الاسهم الممتازة القابلة للتحويل . تم احتساب ربحية السهم الاساسية وفق المعادلة التالية :-

$$\text{ربحية السهم الاساسية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الفائدة والضريبة - مقسوم الارباح للاسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الاسهم العادية المرجحة بعامل الوقت}}$$

الجدول (3-3) عرض وتحليل ربحية السهم وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد لعينة البحث

الجدول (3-3): عرض ربحية السهم الواحد وفق المعيار المحاسبي الدولي 33

تسلسل	اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016
1.	مصرف الاستثمار العراقي	0.166	0.063	0.030	0.069	0.030
2.	مصرف بغداد	0.168	0.129	0.115	0.025	0.080
3.	مصرف الاهلي العراقي	0.015	0.112	0.031	0.080	0.094
4.	مصرف التجاري العراقي	0.132	0.070	0.041	0.029	0.030
5.	مصرف اشور الدولي	0.249	0.105	0.045	0.071	0.058
6.	مصرف الائتمان	0.229	0.087	0.065	0.046	0.019
7.	مصرف المنصور	0.046	0.101	0.067	0.080	0.057

الجدول (3-3) عرض المخاطرة المالية (غير النظامية لعينة البحث )

اسم المصرف	الاستثمار	بغداد	مصرف الاهلي	التجاري	اشور	الائتمان	المنصور
الانحراف المعياري	15278.	24899	25245	22994	28745	34754	33983

المبحث الثاني

اختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج

يتناول هذا المبحث اختبار فرضيات البحث على وفق المقاييس الاتية :-

اولاً :- انموذج الانحدار الاجمالي لعينة البحث .

ثانياً :- اختبار T للمقارنة .

ثالثاً :- اختبار مقياس Wilcoxon.  
أولاً :- نموذج الانحدار كما يظهره الجداول الآتية :-

ربحية السهم على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33	ربحية السهم على وفق النظام المحاسبي الموحد
R	R
0.706	0.274

الجدول رقم (1-3) يوضح بان معامل تحديد الاجمالي للمصارف التجارية قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد اقل من معامل التحديد عند تطبيق المعيار المحاسبي والذي بلغ 0.274 في حين ان معامل التحديد عند التطبيق للمعيار بلغ 0.706 وهذا يدل على ان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم له تأثير في المخاطر المالية غير النظامية مما يعني رفض فرضية العدم H01 والتي تنص على عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق المعيار المحاسبي 33 وقبول فرضية البديلة H 11 والتي تنص على وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 في المخاطر المالية .

ثانياً :- قيمة F المحسوبة

على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33	على وفق النظام المحاسبي الموحد
F	F
4.977	0.405
Sig.	Sig.
0.076	0.553

من الجدول رقم (2-3) نلاحظ بان قيمة F المحسوبة على وفق النظام المحاسبي الموحد كانت عند مستوى دلالة 0.553 وهي قيمة غير ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 . اما قيمتها عند المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد كانت 0.076 وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم H02 التي تنص على عدم وجود تأثير لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 في التنبؤ في المخاطر المالية غير النظامية وقبول فرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 في التنبؤ في المخاطر المالية غير النظامية .

ثالثاً :- معامل الانحدار

الجدول رقم (3-3) معامل الانحدار

على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33	على وفق النظام المحاسبي الموحد
-0.46	0.20

من الجدول رقم (3-3) نلاحظ بان معامل الانحدار على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 كانت قيمته -0.46 والتي تعني بان العلاقة بين ربحية السهم والمخاطر المالية غير النظامية علاقة عكسية بان اي انخفاض يحصل في المخاطر المالية بمقدار 0.64 تعود الى التغيرات التي تحصل في ربحية السهم الواحد المحتسبة على وفق المعيار . وعليه يتم رفض فرضية العدم H03 التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في التغيرات والانخفاض الحاصل في المخاطر المالية غير النظامية وقبول فرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية .

رابعاً :- مقياس Wilcoxon

الجدول رقم (3-4)

Z - X	Z
.032	Asymp. Sig. (2-tailed)

نلاحظ من الجدول (3-4) قيمة الاختبار كانت اقل من مستوى 0.05 وهي قيمة ذو دلالة معنوية والبالغة 0.03 اي ان يوجد فرق معنوي بين ربحية السهم المحتسبة على وفق النظام المحاسبي الموحد وبين ربحية السهم المحتسبة على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد وعليه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود فرق معنوية بين الربحيتين وقبول فرضية البديلة H04 التي تنص على وجود فروق معنوية ذو دلالة احصائية بين الربحيتين .

## الفصل الرابع المبحث الأول الاستنتاجات

- بناءً على ما توصل اليه الباحثان من خلال الاطار النظري ونتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث يمكن ان يضع الاستنتاجات الآتية :-
- 1- وجود قصور واضح في النظام المحاسبي العراقي حول الافصاح عن ربحية السهم الواحد والية احتسابها وكذلك لا يوجد قاعدة من القواعد المحاسبية العراقية التي تفصح عن ربحية السهم الواحد .
  - 2- ان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد له تأثير في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية من خلال نتائج واختبار فرضيات البحث .
  - 3- يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين ربحية السهم الواحد على وفق النظام المحاسبي العراقي وربحية السهم الواحد على وفق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد وذلك من خلال ما اظهرته نتائج المقارنة لمتوسطات ربحية السهم المحتسبة على وفق المعيارين .

## المبحث الثاني التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان يمكن ان يضع مجموعه من التوصيات كالاتي :-
- 1- ينبغي العمل الجاد من اجل تحقيق نوع من التوافق المحاسبي لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم بين جميع الجهات والمؤسسات المنهية المعنية بتطبيق هذا المعيار سواء كانت هذه المؤسسات تمثل الشركات المساهمة في سوق المال او المؤسسات الحكومية مثل البنك المركزي العراقي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، هيئة الاوراق المالية ، وكذلك المؤسسات التعليمية من الكليات والمعاهد التي تخرج محاسبين اكفاء .
  - 2- ضرورة السعي الى وجود قاعدة محاسبية تكون خاصة بالافصاح عن ربحية السهم الواحد واليات احتسابها وعرضها في القوائم المالية ، او ادخال تعديلات في النظام المحاسبي الموحد بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد .
  - 3- ضرورة الاهتمام من قبل الشركات المساهمة (عينة البحث ) بمؤشر ربحية السهم الواحد واخذة بمنظر الاعتبار بكونه مؤشرا مهما في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

### المصادر العربية

#### اولاً :- الكتب العربية

1. ابو عجه ، حماد ، الطرق المحاسبية والتقارير المالية ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، ص35، 2011 .
2. ابو نصار ، حميدات ، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ،-الجوانب العلمية ، ط الثانية عمان -الاردن دائرة المكتبة الوطنية ، ص46، 2016.
3. العامري ، محمد ، الادارة المالية المتقدمة ، ط الاولى ، الاردن ، ص 48 ، 2010.
4. العلي ، اسعد حميد ، الادارة المالية ، ط الثانية ، وائل للنشر ، عمان الاردن ، ص 205 ، 2012 .
5. الكراسنة ، ابراهيم ، ارشادات عملية في تقييم الاسهم والسندات ، الامارات العربية المتحدة ، ص7، 2010 .
6. كيسو ، دونالد، المحاسبة المتوسطة ، دار المريخ للنشر الرياض ، ص91، 1999 .

#### ثانياً. الرسائل والاطاريح الجامعية

1. الحموي ، شيرين خالد ، تأثير العوامل السلوكية في العوائد الاسهم ، دراسة تطبيقية في سوق دمشق ، رسالة ماجستير مقدمة الى الكلية التجارية ، جامعة دمشق ، ص ، 2016 .
2. عبد الله . اسماء سهيل ، المداخل المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية في العراق واهمية تفعيلها دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2008 .

#### ثالثاً. المقالات

1. الحمدوني ، الصبيحي ، العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الاسهم ، دراسة في عينة من الشركات المساهمة الاردنية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية . المجلد 3، العدد 8، 2012 .
2. الزهراني ، الربيعي ، مناهج مقترحة لتحسين علاقة العوائد السوقية للاسهم بالأرباح المحاسبية ، مجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 2، العدد 2، 2016 .

### **First : Books**

1. Arnold ،Glen، 2012 ، **modern financial management and institutions practical perspective** ،person education limited.
2. Beke،Jeno، **international accounting harmonization adopting universal information methods for a global financial system** ، first edition ،New york،2013.
3. Brigham، Earnhardt ،2007،**Financial management theory and practice** ، pub. 12<sup>th</sup> edition. western college pub.
4. Broyles ،Jack،2003،**financial management and real options** ،john Wiley and sonsLtd.
5. chatterjee، Rupak،2014، **Practical methods of financial engineering and risk management tools for modern financial professionals** ، 7<sup>th</sup> edition.
6. Choi، Frederick ، 2011،**International Accounting** ،7<sup>th</sup> ،new york .
7. cohen ،ivank ،2005،**Focus on financial management** ، 3th edition، Imperial college press ،London.
8. Doupnik ،2012،international accounting ،third edition ، mc grow- hill new yourk.
9. Horne ،James،2008، **Fundamental of financial management** ، 13<sup>th</sup> edition ، Pearson education limited ،England.
10. Kieso،et al ،Donald، Jerry ،**1Intermediate Accounting** ،15<sup>th</sup> ، 2013
11. Mcmenamin ،Jam ،1999،**Financial management as introduction** ، 2th edition ،New york.
12. Nobes،Parker،2008، **Comparative international accounting** ،10<sup>th</sup> edition the prentice hall.
13. Paramasivan ،Subramanian ،Financial management، new age international (p)lit، first edition ،2009.
14. Reilly ،frank ،2002، **Investment analysis and portfolio management** ، 7<sup>th</sup> edition ،south –western college.
15. Ross، wester،2003، **corporate financial** ، 6<sup>th</sup> edition ،mc grow –hill /Irwin.
16. Ross،Stephen ،2002،**Fundamentals of corporate finance** ، 2th ،mc grow- hill /Irwin ،new York..
17. Watson،Denzil ،2007،**corporate financial principles and practice** 4<sup>th</sup> edition ، Pearson education limited ،England.
1. San ،ong ،2013،**Captial structure and corporate performance of Malaysian ، construction sector** ،international journal of Humanities and social science، vol.1،no.2
2. scholar ،2015،**Predictive power of net profit on share returns** ،university of my sore India ،international journal of scientific research and management .
3. Slam،Khan،2014، **How earning per share (eps) effect on share price and firm value** ،European Journal of Business and management ،vol. 6،no. 17
4. Velankar ،2017 ، **Impact of EPS and DPS on stock price : A study of sector banks of India**، Intentional journal of management and IT sanchayan ، vol.1، no.3
5. Yong ،yang ،2011،**stock repurchases and executive compensation contract design :the role of earning per share performance conditions** .the accounting review vol.8،no.2.

# The effect of applying IAS 33 earnings per share in reducing irregular financial risks: An applied study in a sample of private commercial companies listed on the Iraqi Stock Exchange

**A. L. Mazaher Mardan Adafa/ Accounting Department/ University College of Architecture**

**A. L. Mustafa Karim Sahem / Accounting Department / University College of Architecture**

## **Abstract:**

Financial risks are one of the important topics that companies are required to take into consideration, especially at present, after recent developments that accompanied the trends of international companies and investment competition at the local and global levels. Therefore, many studies focused on the subject of financial risks and their impact on the performance of financial companies and gave clear importance to how to deal with those risks through risk management. One of the commonly used measures in analyzing companies and measuring their performance is earnings per share and return on the share, especially in the stock market. Securities, the necessity of disclosure and its importance for companies listed in those markets, as the International Accounting Standards Board singled out a special standard for disclosing earnings per share, which is International Accounting Standard 33 Earnings per share. Therefore, the research aims to show the impact of the application of Standard 33 on irregular financial risks, as the research community selected a group of joint stock companies listed in the Iraqi Stock Exchange (the banking sector) as one of the most active sectors in the market, and a sample of this sector was also selected by (7) Banks that meet the requirements of applying the accounting standard, earnings per share 33, in terms of trading their shares and not stopping their shares during the research period. The researchers adopted several hypotheses, which were formulated based on the research problem. A set of conclusions and recommendations were reached, the most important of which is that the application of the international accounting standard, earnings per share 33, has an impact on reducing irregular financial risks.

**Keywords:** earnings per share, IAS 33, financial risk